عن خصوصية التحديث الاجتماعي في ليبيا

د. لاهاي عبد الحسين
كلية الآداب – جامعة بغداد

منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية أبدى علماء الاجتماع الغربيون إهتماماً متزايداً بظاهرة التحديث الاجتماعي في البلدان النامية ، هذه الظاهرة التي شغلتْ الأهتمام ، من قبل ، في البلدان الصناعية المتدقمة . وكان أولئك العلماء قد نظرّوا في ظاهرة التحديث كثيراً ، وبحثوها من زوايا متعددة . فمنهم من رأى أنها ظاهرة تقدمية واسعة وشاملة بطبيعتها . كما أنها تؤدي إلى تحريك النسيج السياسي والاجتماعي والحضاري من أقصاه إلى أقصاه[١] . أو أنها ، برأي الآخرين، ظاهرة تؤدي إلى التعبئة التزامنية للأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع[٢] .

وقد تنطوي ظاهرة التحديث الاجتماعي على عدد من الظواهر الفرعية ، ذات الصلة بالحياة الاجتماعية والسكانية[٣] ، كما هو الحال في نمو السكان ، والتحضر ، والتصنيع ، والبيروقراطية ، والأتصالات والأعلام ، والعلمانية ، والعقلانية ، وزيادة الأعتماد على التقدم العلمي والتقني وما إلى ذلك .

وفي هذا الأتجاه حاول علماء الاجتماع في مختلف البلدان النامية أخذ تلك الأفكار ليتعقبوا بواسطتها ما يجري في مجتمعاتهم . فكان أن واصلوا جهداً إمتزج بالرغبة الأكيدة للكشف عن مواطن التفرد والأصالة والتباين . وفي خضم توجه من هذا النوع ، إنطلقت أيضاً أصوات عديدة في الوطن العربي تنادي بعلم اجتماع عربي ، أو رؤية عربية شاملة لما يجري ، بحثاً عن الأفادة أو الاستفادة. إلا أن قيام النظم السياسية العربية المحدثة ، وما يفصلُ بينها من الحدود والحواجز ونقاط الأمن والمراقبة ، المعززة غالباً بعدد لا يستهان به من القطعات العسكرية أو مواقع التفتيش التي مضى على إقامة بعضها مدة من

الوقت ناهزت الخمسين عاماً حتى يومنا هذا ، جعل مهمة البحث عما هو شائع ومشترك ومتماثل ، أمراً في غاية الصعوبة .

وكان التراث والعادات التي خلفتها مدة الخمسة قرون الماضية من التاريخ الحديث لهذه البلدان أثر مهم في إحداث صدمة قاسية لدعاة العمومية ولذوي الولع بما هو شائع ومشترك . وهذا ما حصل فعلاً في جزء هام ومتميز من البلدان النامية ، ذلك هو الوطن العربي ، الذي يظهر أكثر ميلاً واقتراباً وتوسلاً بقواعد الخصوصية الوطنية والنزعة القطرية منها إلى أي شيء آخر . بل أن مثل هذا الواقع يظهر حتى في البلدان العربية التي تشترك مع بعضها البعض بخلفية تاريخية وحضارية واجتماعية متشابهة ، مثل شيوع نمط الحياة والتقاليد البدوية أو اكتشاف النفط منها ، بوقتٍ متقارب ، أو المستوى الثقافي والحضاري الذي كان سائداً قبل خمسين سنة .

النفط وتجارب التحديث الاجتماعي العربية :

وكان لتمكن الحكومات العربية من وضع سياساتها الخاصة ، وتطبيق برامجها المختارة ، لأستغلال الثروة النفطية وتوظيفها بالشكل الذي وجدته مناسباً لظروفها وأوضاعها ، محلياً وقومياً بل ودولياً ، أن سار كل منها في طريق محدد بخصوصيته ، ولو أنه في العموم لم يبتعد عن السمات المشتركة لها . وبذلك تنوعت أنماط التحديث الاجتماعي في هذه البلدان تبعاً لنوعية السياسات المتّبعة والبرامج المنفذة لتحقيق هذه المجموعة أو تلك من الأهداف . لهذا وغيره تباينت في البلدان العربية أنماط ومستويات التغير الاجتماعي في مختلف المجالات التعليمية والصحية والحضرية والتصنيعية والخدمية .

ومع ذلك ، فأن درجة من درجات التعاون والتنسيق المشترك ظلّت قائمة بين البعض من البلدان العربية ، ولاسيما المتماثلة اجتماعياً والمتقاربة أو المتحاددة جغرافياً ، أدتْ إلى ظهور كتل إقليمية ، كما هو الحال في مجموعة دول الخليج العربي ودول المغرب العربي . وأنّ بلداناً أخرى سارت أيضاً في

طريق خاص للتحديث وحققتْ نجاحات لا يستهان بها . ومن هذه البلدان يمكن أن نعد مصر وسوريا والعراق والأردن . بيد أن مثل هذه النجاحات ، الإقليمية والوطنية، هنا أو هناك ، لم تمنع من ظهور أوضاع سياسية استثنائية فعلتْ فعلها السلبي ، وأدت إلى نكوص عدد من التجارب عن التحديث ، كما حصل في العراق والسودان والجزائر على الرغم من اختلاف الأسباب ، وعلى الرغم أن هذه البلدان الثلاثة تعد من البلدان ذات الأمكانات الكبيرة لإحداث التقدم والتحديث. ففي كل منها المياه الوفيرة والأراضي الخصبة الشاسعة الصالحة للزراعة والثروة النفطية والطاقة البشرية مما يجعلها ، تبعاً لذلك ، تمتلك أهم المقومات المادية للتحديث الاجتماعي الناجح .

بالمقارنة مع ما تقدم ، وبالمفاضلة بين تجارب البلدان ، وبأخذ الأشياء بنتائجها ، يظهر أن نوع التحديث الاجتماعي الذي حققته دول الخليج العربية جعلها مثالاً لافتاً للنظر ، وهو ما حفز لدى آخرين الرغبة في التشبّه والمقارنة والموازاة . وقد عاد هذا بموضوعة العمومية والخصوصية إلى حقل المناقشة والجدال .

إن تجربة دول الخليج العربية في التحديث الاجتماعي قدمتْ إنموذجاً ناجحاً، إنموذج أنتقل بمجموعة دول صحراوية ، غالبيتها صغيرة المساحة قليلة السكان إلى دول عصرية ذات سمات حضارية جمعت بين القديم والحديث أو بين التقليدي والجديد ، وذلك بطريقة أستحوذت على أهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون علم الاجتماع والاقتصاد . وتجسدت إحدى مظاهر التحديث الاجتماعي في هذه الدول بالتقدم الحضري الذي تبلور على نحو متصاعد منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين[٤] ، فكانت المدن الرئيسية مثل الدوحة والمنامة وأبو ظبي ودبي ومسقط والرياض وغيرها نماذج للمدن الأسرع تطوراً والأكثر قدرة على أستقطاب الاستثمارات الوطنية ، إلى جانب تحولها إلى مراكز مهمة لقوة عمل متنامية .

نماذج تحديثية متباينة :

ولعل واحدة من النتائج التي ترتبت على نجاح مجموعة دول الخليج العربية في مجال التنمية والتحديث الاجتماعي ، أنما تمثلت بقوة المثل الذي واجه دعاة وأنصار العمومية ، أو النموذج العام ، وجعلت البعض منهم يضطر لإعادة النظر في قناعاته المتولدة في عقدي الستينيات والسبعينيات . فحقائق العلم الموضوعية صارتْ تفرض نفسها ، لتؤكد أنّ الاستجابة لرياح التغير والتحديث الاجتماعي في الوطن العربي لم تأخذ نمطاً واحداً أو سرعة محددة معلومة ، وبسبب ذلك فأنها لابد أن تؤدي إلى نتائج مختلفة .

إن التباين في تجارب البلدان العربية في مجال التحديث الاجتماعي ، حدث ويحدث على الرغم من تشابه بعضها البعض ، أو تشابه مجموعة منها بعدد من الخصائص والسمات العامة المشتركة ، مثل الخلفية البدوية والطبيعة الجغرافية الصحراوية وظهور النفط والحصول منه على عائدات مالية كبيرة . ومن الواضح أن التباين في عملية التحديث الاجتماعي حصل في الأقطار العربية كافة ، وفي مشرق الوطن العربي ومغربه على حدٍ سواء .

ولعل فيما تقدم تأكيد حقيقة أن عملية التحديث الاجتماعي أرتبطتْ في كل قطر ، على أنفراد ، بعوامل وقوى وظروف خاصة جعلت التماثل في التحول، من التقليدي إلى العصري ، أمراً غير ممكن التحقيق . وأعطت هذه الحقيقة القائمة دفعة إضافية لموضوعة الخصوصية الاجتماعية والحضارية بكل ما تنطوي عليه من تمايز وتفرد واختلاف .

ففي دراسة حول التحديث الاجتماعي في دولة قطر[٥] ، تفاصيل غنية وممتعة ، ويمكن عدّها إنموذجاً ممثلاً للمجتمع الخليجي المعاصر . ترى الدراسة أن "ديناميات" التحديث في المجتمع العربي القطري أرتبطتْ بعوامل أربعة هي :

١ - تطور النظام التعليمي الذي تجسد في ارتفاع أعداد المتعلمين من السكان على مختلف المستويات الدراسية ، وفي زيادة عدد المدارس والمدرسين

وأعضاء الهيئات التدريسية ، وكذلك في زيادة التخصيصات المالية التي رصدتْ لهذا الغرض .

٢ - التطور الاقتصادي والتنمية الصناعية التي تمثلتْ في إقامة العديد من المشاريع الصناعية الكبيرة ذات العلاقة بالنفط وتكريره وتصنيعه وتصديره.

٣ - التطور في النظام السياسي الذي تجسد في صدور دستور وطني حديث إستند إلى مبادئ الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الأفراد .

٤ - التطور في نظام الأتصالات بمختلف فروعه ، الهاتفية والمعلوماتية وغيرها ، بما في ذلك من حرية النشر والتأليف وإبداء الرأي والأطلاع على الرأي الآخر .

التحديث الاجتماعي في ليبيا : نظرة أكاديمية :

في الجانب الآخر من الوطن العربي ، ومن دون الكثير من الضوضاء ، قطعتْ تجربة التحديث الاجتماعي في ليبيا أشواطاً مهمة . وعلى الرغم من الرغبة الصادقة والنوايا الحسنة ، فأن التجربة الليبية أنطوتْ ، هي الأخرى ، على قدر وأضخم من الخصوصية والتمايز والتفرد ، وهو ما يقدم مثلاً يستأهل البحث والتقصي ، وهو ما سنحاولُ تناوله فيما يأتي .

تكاد تجمعُ المصادر الليبية[٦] على أنّ التحديث الاجتماعي في ليبيا أرتبط بعاملين رئيسيين هما : أكتشاف النفط قبل ما يزيد على الأربعين عاماً ، وقيام الثورة في الأول من أيلول عام ١٩٦٩ ، وتولي المصادر الأكاديمية المتخصصة إهتماماً واضحاً بدور الدولة في قيادة وتوجيه عملية التحديث الاجتماعي . ويؤكد بعض المختصين الليبيين[٧] دور النخب السياسية ، في المجتمع العربي عموماً ، في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واحدة من الفرضيات ذات العلاقة بمسيرة التحديث الاجتماعي . إلا أنه يؤكدون في نفس الوقت دور الدولة الوطنية بعدّها أحد أهم العوامل الكامنة وراء التحديث[٨] .

ويتجه آخرون[٩] إتجاهاً أكثر في خصوصيته عندما يقررون أن التحديث في ليبيا نجم من عامل رئيسي واحد ، هو "الثورة" . فـ "ما أن قامتْ الثورة حتى أسرعت الدولة بوضع برامج شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفتها مطلباً أساسياً من مطالب التقدم وتحقيق الرفاهية"[١٠] . ويذهب آخرون إلى أنّ التحديث (يتطلب تغييراً شاملاً لمعظم مؤسسات المجتمع الأساسية والمفتاح الرئيسي لذلك هو التصنيع الذي يأتي معه ارتفاع الإنتاجية وأنتشار الأعلام الجماهيري ، ومعرفة القراءة والكتابة ، وأزدياد الفرص التعليمية ، وأرتفاع مستوى المعيشة ، وتقدم وتعزيز الرعاية الصحية ، ومنع تفشي الأمراض وتحسن الأوضاع السكنية[١١]" .

ومع أهمية العوامل المذكورة ، فيما تقدم ، كالنخب السياسية والدولة الوطنية و "الثورة" والتصنيع ، فأننا في هذا نسعى إلى تسجيل محاولة بأتجاه تسليط الضوء على عدد من العوامل الأخرى . هذه العوامل التي أضفتْ درجة من درجات الخصوصية الحضارية علم التحديث الاجتماعي في ليبيا ، بل أنعكس تأثيرها في نوعية التحديث فيها ومداه ، وجعلها تختلف فعلاً عن غيرها من الدول والمجتمعات المتماثلة في عدد من العوامل المشتركة .

إنّ هذه العوامل المختارة التي تنطلق ، بمنظورنا ، من منطلق الخصوصية الحضارية ، لا تتناقض بالضرورة مع مفهوم العمومية أو البحث عن "النموذج العام" في التحديث ، لأنها تحقق قدرة أفضل للنظر والتأمل والتدقيق في طبيعة التجربة ومكامن التفرد والتميّز فيها ، بالمقارنة مع ما حدث ويحدث في أجزاء من الوطن العربي والبلدان النامية . ويمكن لهذه العوامل أن تصنَّف على أسس متعددة ، منها أنّ بعضها يقع في عمق الوضع التاريخي للمجتمع الليبي ، فيما يقع البعض الآخر في صلب الموقف الفكري أو الرؤية الأساسية لصانعي السياسة الوطنية في ليبيا المعاصرة .

قد يكون من المفيد ، ونحن نتحدث عن التجربة الليبية ، البدء في بحث الظروف التاريخية التي رافقت مسيرة التعليم في المجتمع . فمن المعروف أنه لا غنى لأي مجتمع كان عن نظام تعليمي متكامل ومتوازن للقيام بأعباء عملية التحديث الاجتماعي . وهذا ما تدركه ليبيا المعاصرة ، التي تركز جهودها اليوم على العملية التعليمية ، ولاسيما على التعليم العالي ، إذ تخصص الأموال اللازمة لأستقدام الكفاءات التدريسية لتغطية مختلف التخصصات العلمية في الجامعات والكليات والمعاهد المنتشرة في البلاد ، وتوفير المستلزمات المادية اللازمة للعملية التعليمية ، إضافة إلى إيفاد أعداد من الطلبة للدراسة والتخصص العلمي خارج البلاد .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة التي تبذل في هذا المجال إلا أنها لم تنه الآثار السلبية العميقة التي تركتها الخلفية التاريخية لعملية التعليم الرسمي في ليبيا . فقد تعرضت هذه العملية لأشرس أساليب الأفراغ من المحتوى التعليمي والعلمي ، وجعلتها تعاني حتى الآن من آثار متعددة الأبعاد على مستوى التأهيل الفردي والجماعي للطلبة .

يلاحظ في هذا المجال أنّ التعليم في ليبيا تعرض إلى أكبر عملية إنحسار منذ مجيء العثمانيين إلى البلاد ، وسيطرتهم على مقدرات ومصير المجتمع مطلع القرن السادس عشر الميلادي[١٢] . وأن الوضع أستمر على هذا الحال حتى بداية القرن العشرين ، حيث ظلتْ المساجد والكتاتيب تؤدي دوراً أولياً في مجال التعليم الذي وافقت عليه السلطات العثمانية كنظام وحيد للتعليم المسموح به آنذاك .

وأمام ضغط القوى الأوربية ، سعى العثمانيون إلى إقامة عدد محدود من المراكز التعليمية الرسمية ، إلا أن تلك المراكز سرعان ما أغلقت أبوابها بسبب إنشغال العثمانيين بألتقاط أنفاسهم عشية إندلاع الحرب العالمية الأولى ، والهجمات العسكرية التي قامت بها إيطاليا لأحتلال ليبيا وإستعمارها . وأمام هذه

التطورات الجديدة إنشغل سكان المناطق الصحراوية والقرى البعيدة عن الشريط الساحلي في مقاومة المحتلين الجدد فيما واصلت المساجد والكتاتيب دورها التقليدي المحدود في العملية التعليمية .

وفي محاولة لأمتصاص غضب السكان ، أصدر الإيطاليون عدداً من القوانين والمراسيم الهادفة إلى وضع سياسة تعليمية خاضعة لسلطات الأحتلال من حيث المنهج والرؤية والإجراءات التفصيلية ، مع إعطاء هامش محدد من الحرية في تدريس مادة العقيدة الإسلامية ، والعمل في الوقت ذاته على الحدّ من رغبة السكان الوطنيين في السفر إلى مصر وتونس للدراسة في الأزهر أو الزيتونة .

إلا أن فصلاً آخر من الأضطهاد التعليمي ، بكل ما أنطوى عليه من تبعات، بدأ لحظة أستيلاء موسليني على مقدرات الحكم في إيطاليا . فقد وجدتْ الحكومة الإيطالية أنّ الفرص التعليمية القليلة المخصصة لليبيين ، التي توجهها كلية الأحتلال ، وجدتها (إسراف وتدليل لشعب المستعمرة ، وأنّ السماح للعرب بأي نشاط تعليمي هو تساهل غير مقبول[١٣]) . وعلى هذا مارستْ سلطات الأحتلال منذ عام ١٩٢٢ ، أي منذ إستلام الحزب الفاشي الحكم في إيطاليا، سياسة تعليمية متشددة ، تقوم على مبدأ محاربة التعليم الوطني وإحلال التعليم الإيطالي الفاشي محله . وهكذا جرى إغلاق الكثير من المدارس الدينية ومصادرة الأوقاف العامة ومحاربة الكتاتيب والمدارس القرآنية .

ورغم أنّ السلطات الإيطالية أصدرتْ مرسوماً في عام ١٩٣٠ ، ينصُّ على إنشاء المدرسة الإسلامية العليا ، إلا أن الليبيين عبّروا عن رغبة واضحة في مقاطعة تلك المدرسة ، إدراكاً منهم بالأهداف الحقيقية الكامنة وراء الأعلان عن إنشائها ، وهي منع أبنائهم من الدراسة في مصر وتونس . ومع ذلك ، فقد تأخر إفتتاح تلك المدرسة إلى العام الدراسي ١٩٣٥-١٩٣٦ ، إلا أنها أغلقت

عام ١٩٤٢ في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وإنسحاب إيطاليا من الأراضي الليبية بعد هزيمتها أمام القوات البريطانية والفرنسية .

وبمجيء قوات الأحتلال البريطانية والفرنسية دخلتْ ليبيا في دوّامة جديدة من التشرذم والتمزق التعليمي . وقد إنعكس الوضع التعليمي الجديد بشكل تطبيقات متعسفة لعدد متنوع من النظم والمناهج التعليمية . فقد طُبق نظام في فزّان النظام التعليمي الفرنسي الذي كان سائداً في تونس والجزائر . وطُبّق في برقة المنهج الدراسي المصري ، من دون أي تعديل حتى في مواد الجغرافية والتاريخ . أما في طرابلس الغرب فقد قررت الإدارة البريطانية تطبيق المنهج الدراسي الذي كان معمولاً به في فلسطين ، ثم استبدل بالمنهج البريطاني الذي كان مطبقاً في السودان.

من هنا يمكن ملاحظة أنّ ظروف التعليم في التاريخ المعاصر لليبيا لم تسمح ببناء قاعدة منسجمة للتطور يمكن الركون إليها . وقد يُعطي هذا تفسيراً للصعوبات الكثيرة التي واجهت عملية التحديث الاجتماعي ، ومازالت تواجهها حتى اليوم ، ولاسيما فيما يتعلق بدور الموارد البشرية وتعبئتها لتأمين المستلزمات الضرورية للنجاح المطلوب . فقد كان لتلك الحالة من الأضطهاد والتجهيل المتعمد أن لعبتْ دوراً سلبياً خطيراً في تحجيم أو حتى شلّ إمكانات المجتمع على النمو والتطور بصورة متوازنة ومتواصلة وخلاّقة ، ذلك لأنها أستهدفت أحد أهم الأبعاد الرئيسية في عملية التحديث الاجتماعي ، ونعني بها العملية التعليمية .

ومع أن ليبيا حققت أستقلالها السياسي في بداية الخمسينيات وأن النفط منها ظهر في بداية الستينيات من القرن العشرين ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتْ على طريق التحديث الاجتماعي في تلكما العقدين ، إلا أنّ العديد من المصادر الوطنية المحدثة تتفق على أن التغير الكمي والنوعي في مجال التعليم بدأ يأخذ مداه الطبيعي في مطلع السبعينيات وكان في ضمن الأهداف المركزية

لخطتي التحول الاقتصادي والاجتماعي للأعوام ١٩٧٦-١٩٨٠ و ١٩٨١-١٩٨٥ إحداث تطور يمكن قياسه . وشمل هنا بدء العمل بتطبيق نظام التعليم الألزامي لتسع سنوات من الدراسة ، والأهتمام بتعليم الإناث ، ونشر التعليم الفني والتقني مع تشجيع الطلبة على مواصلة التعليم الثانوي بعد الألزامي .

عوامل جغرافية ـ سكانية مختلفة :

ولعل العامل الآخر الذي يمكن أن في الحسبان الأعتبار لتسليط الضوء على خصوصية التحديث الاجتماعي في ليبيا هو أرتباطه بالمساحة الجغرافية . فمن المعروف أن مساحة ليبيا تُقدر بأكثر من مليون وثلاثة أرباع المليون كم^{٢} ، أو (١,٧٥٩,٠٠٠) كم^{٢} [١٤] . وقد جعلت هذه المساحة الواسعة وتوفر عدد كبير نسبياً من الواحات ووجود مصادر لا بأس بها من المياه ، جعلت من السهل على السكان الأنتشار في الصحراء والعيش فيها حيثما توجد الظروف المؤاتية للحياة، وبعيداً عن بعضهم البعض . ومع أنّ جهوداً كبيرة بذلت لتوفير الخدمات المناسبة للسكان، ومنها التعليم إلا أن إتساع المساحة وتأثر الواحات وتعوّد شريحة من السكان على حرية التنقل والعيش حيثما يختارون ، برزتْ كمعوّق من معوّقات عملية التحديث الاجتماعي .

وعلى الرغم من التخصيصات المالية الكبيرة التي تمّ رصدها لتنفيذ عدد من البرامج والخطط التنموية الوطنية ، الهادفة إلى توطين البدو والأهتمام بالمرافق المؤثرة في حياتهم اليومية ، كالتعليم ووسائل الأتصال والصحة ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية السكن[١٥] ، وما إلى ذلك ، فقد ظهر أنّ من الصعب تجميع وإستيعاب الأعداد المتناثرة من السكان المنتشرين في البقاع الواسعة والقفار الشاسعة في مراكز حضرية محددة . بل أن هذا الواقع أرتبط بعدد من العوامل الأدبية الفرعية ذات الصلة بمشاعر الإنتماء إلى الأرض والديرة والمكان ، الأمر الذي جعل عملية الإنتقال من أجل التوطين ، ولاسيما للأجيال المتقدمة ، كالآباء والأجداد ، بطيئة للغاية .

ومع ذلك أستمرت الدولة بسياسات التوطين والتحدث على الرغم من التكاليف المالية الكبيرة التي يتطلبها العمل في الصحراء . فعلى سبيل المثال ، بلغت تكاليف تعليم البدوي الواحد المقيم في المناطق الصحراوية خمسة أضعاف ما صُرِف على نظيره الحضري المقيم في المدينة أو القصبة الكائنة على الشريط الساحلي للبلاد(١٦) .

كما قدمنا ، كان للعوامل المذكورة أثر واضح في تشكيل خصوصية التحديث الاجتماعي في التجربة الليبية ، مختلف عما في تجربة التحديث في مجموعة دول الخليج العربية . فقد كان لصغر المساحة النسبي لمعظم هذه الدول، وأعدادها السكانية الوطنية المنخفضة نسبياً أثره في خصوصية التحديث فيها . وإذا كانت الصحراء في السعودية وعُمان شاسعة المساحة ، إلا أن أجزاء كبيرة من هذه الصحراء غير قابلة للسكن ، أو حتى للتنقل . فهذه الأجزاء شبه خالية من السكان بعكس الصحراء الليبية . لهذا واجهتْ ليبيا صعوبات في عملية توطين البدو أكبر مما واجهته دول الخليج العربية ، التي أستفادت من إقامة مواطنيها من البدو على مقربة من المدن والمراكز الحضرية ، مما ساهم بتسهيل عملية تحديثهم.

ولعل من العوامل الأخرى التي تضفي سمة خاصة على تجربة التحديث الاجتماعي الليبية ، هي أنّ ليبيا لم تعتمدْ على قوة عمل وافدة واسعة بالمقارنة مع دول الخليج العربية ، وإنما ألتفت بأعداد محدودة ، لم تتعد نسبتهم في عام ١٩٧٣ إلـ (٨,٧%) وأرتفعت هذه النسبة قليلاً لتصل في عام ١٩٨٣ (١١%)(١٧) . وفي الحقيقة كانت قوة العمل المحدودة هذه تستقدم على أسس إنتقائية وبالطريقة التي تمكن الإدارة الوطنية من التحكم بحركتها . والملاحظ أيضاً أن قوة العمل الوافدة هذه تركزت في قطاعات معينة مثل القطاع النفطي والقطاع التعليمي بفرعيه الثانوي والعالي وقطاع الخدمات .

قد يكون لمثل هذا الواقع تفسيرات عدة ، منها أنّ التنمية في ليبيا لم تبلغ المستوى الذي يتطلب إستقدام أعداد كبيرة من المشتغلين الأجانب ، أو لأن ليبيا تتمتع بحجم سكاني مناسب . فقد كان حجم السكان في عام ١٩٦٣ (١,٤٧١,٣٠٠)[١٨] وفي عام ١٩٧٣ بلغ (٢,٠٥٢,٣٧٢) وفي عام ١٩٨٤ وصل إلى (٣,٢٣١,٠٥٩) وارتفع في عام ١٩٩٥ إلى (٤,٩٣٣,٩٠٠) نسمة[١٩] .

ويظهر دور الدولة في ليبيا واضحاً في إدارة وتنفيذ عملية التحديث الاجتماعي ، وفي قيادة وتوجيه التنمية ، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات الوطنية المعلنة . فالدولة تقوم بوضع الخطط والبرامج التنموية على الأصعدة كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية . وهي التي تتولى تأمين حصول المواطنين على الخدمات الأساسية في مجالات العمل والصحة والتعليم والسكن وما إلى ذلك . كما تهتم الدولة بإيفاد الطلبة إلى الخارج لتلقي العلم والمعرفة في مختلف الأختصاصات الأكاديمية .

ونظراً لمثل هذا الدور الكبير الذي تضطلع به الدولة في ليبيا ، فأنها بالنتيجة تكون مسيطرة على توجيه عملية التحديث الاجتماعي على وفق ما تراه هي مناسباً وصحيحاً . ومن هذا المنطلق تحرص الدولة على تشجيع البقية الباقية من سكان المناطق الصحراوية على البقاء في مناطق سكناهم لأعتبارات يتعلق بعضها بالأمن الستراتيجي للبلاد[٢٠] . فالدولة الليبية بصورة واضحة وصريحة ، تخشى من الفراغ الذي يمكن أن تتركه هجرة سكان الواحات وإفراغ الصحراء من السكان .

وفي الوقت الذي يجري فيه العمل على تحديث البدو المقيمين في الصحراء، فأنّ جهوداً تبذل للمحافظة على نمط حياتهم التقليدية . ولهذا فأنّ من الملاحظ إنتشار استخدام مظاهر التحضّر مثل إمتلاك السيارة والثلاجة والتلفزيون وطباخ الغاز والمروحة ، بل حتى أجهزة الفضائيات التلفزيونية . ومهما كانت

الدواعي مشروعة لسياسة من هذا النوع ، فأنها لابد أن تؤدي إلى كبح النزعة نحو التحديث ، ومواجهة قدر معين من الصعوبات والعقبات . وتظهر آثار ذلك في الأحباط الذي تعبر عنه أوساط المتعلمين الشباب من سكان الصحراء ، الذين يتطلعون إلى الأنتقال إلى المدينة والأستفادة من الفرص التي تتيحها لهم ، ولاسيما أنّ المناهج التعليمية التي يتلقونها مصممة لسكان المدن والحواضر وليس لسكان البوادي والقفار .

ومهما يكن من أمر فأن سياسات من هذا النوع لابد أن تترك آثارها في أنماط التحديث وطرزه في المجتمع . وقد تكون هذه الآثار على أشدها في مجتمع، كان سكان الصحراء فيه يمثلون نسبة كبيرة قبل أكتشاف النفط منذ أربعة عقود . بل أن سكان المدن لازالوا يحتفظون بذكريات شخصية مباشرة عن الصحراء والبادية والواحات ، وأنّ البعض الآخر يرتبط بعلاقات قبلية وقرابية ، وتشدّه إليها أفكار وأعراف ومعتقدات تقليدية تستمدُ قوتها من البيئة البدوية[٢١].

من خلال الملاحظات الأولية المار ذكرها يمكن القول أنّ طريق التحديث في ليبيا ، والنتائج التي وصلتها في هذا الميدان هو غير الطريق وغير النتائج التي توصلت إليها دول الخليج العربية ، على الرغم من التشابه الظاهري في الكثير من السمات الأولية التي كانت مشتركة ، أو متشابهة ، في بداية النصف الأول من القرن العشرين ، مثل وجود البدو والصحراء والساحل وظهور النفط وغيرها من السمات في المنطقتين العربيتين .

المصـــــادر :

١. أنظر :

O'Connell, James "The concept of modernization" , pp. 13-24 in comparative modernization . A reader , edited by Cyril E. Black (New York : Free Press, 1976) .

Moore, Wilbert E, World Modernization : The Limits of Convergence (New York : Elsevier North Holland, Inc., 1979) .

٢. أنظر :

Smelser, Neil J. "Mechanisms of change and adjustment to change" , pp. 27-42 in political development and social change , edited by Jason L. Finkle and Richard W. Gable (second edition) (New York : John Wiley and Sons, Inc. 1971) .

٣. أنظر مصدر سابق Moore, 1979 .

٤. الحوت ، "التخطيط الحضري" . مصـــراته ، الـــدار الجماهيريـــة للنشـــر والتوزيع والأعلان ، ١٩٩٩ .

٥. العيسى، جهيته سلطان سيف "التحديث في المجتمع القطري المعاصـــر" ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ١٩٧٩ .

٦. أبو بكر، سلطنة مسعود "عوامل التحديث في المجتمع الليبـــي ، دراســـة مقارنة بين منطقة بطة ومدينة البريقة الجديدة" رسالة ماجســـتير غيـــر منشورة قدمت إلى كلية الآداب ، قسم الاجتمـــاع ، جامعـــة قـــاريونس ، الجماهيرية الليبية ، ١٩٩٩ .

٧. التير ، مصطفى عمر "مسيرة تحديث المجتمع الليبي : مواءمة بين القديم والجديد" (بيروت : معهد الانماء العربي ، ص٣٦ ، ١٩٩٢) .

٨. نفس المصدر ، ص٤٢ .

٩. الهمالي، عبد الله عامر "التحديث الاجتماعي : معالمه ونماذج من تطبيقاته" (مصراته : الدار الجماهريةي للنشر والتوزيع والأعلان ، ١٩٨٦) .

١٠. نفس المصدر ، ص٢٣ .

١١. الذوي، لوجلي صالح "البادية الليبية : الحاضر والمستقبل ، دراسة ميدانية شاملة لأوضاع البادية الليبية" (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩٨) .

١٢. الحوت، غلي "قضايا في علم الاجتماع التربوي : دراسات في المجتمع العربي" (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان ، ص٢٤، ١٩٨٩) .

١٣. المصدر السابق ، ص٢٨ .

١٤. عجيل ، أمل "قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم : أول موسوعة من نوعها حديثة وبالألوان تعالج نشأة البلدان العربية واحداثها حتى أيامنا هذه" .

(Edito Creeps International pp. 7 , 1998-99).

١٥. الزوي، مصدر سابق ، ص٦٠ .

١٦. نفس المصدر ، ص١٤٠ .

١٧. نتائج التعداد العام للسكان ، ١٩٨٤ ، أمانة اللجنة العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ص٦٨ ، جدول ١١ .

١٨. أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد (تقدير لعدد السكان الليبيين حسب فئات السن الخمسية والأعمار بآحاد السن على مستوى الجماهيرية وعلى مستوى كل بلدية على حدة ، ١٩٩١-١٩٩٥ ، ص٣ ، جدول ١ .

١٩. الزوي، مصدر سابق ، ص٢٢٨ .

٢٠. الزوي، المصدر السابق، ص٢٠ .

٢١. مؤسسة دوكسيادس ، مستشارون في أمور التعمير والإيكستيك تقرير رقم (دوكسيادس ليبيا) [١٧ (١٩٦٤/٤/٢٤)] حُضِرَ لحكومة المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية والأسكان في ليبيا ، الجزء الأول ، ص٣٣ .